العدد (1938) السنة الثامنة - الثلاثاء (19) تشرين الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مستشار للمالكي: مقاتلو الصحوات ليسوا مرتزقة ولن نتخلى عنهم

"أبناء العراق" غاضبون من تشويه السمعة: مشاكل الدمج وتوفير الدعم لن ترمينا في أحضان القاعدة

□ بغداد/ هشام الركابي

دورية مشتركة للشرطة والصحوة

عبر قياديون في صحوات العراق عن تذمرهم من تقارير صحفية زعمت عودة عدد من ابناء العراق الى تنظيم القاعدة، فيما اكد مصدر حكومي رفيع المستوى ان تشكيلات ابناء العراق (قوات الصحوة) هم جزء لا يتجزأ من المنظومة الامنية وهي تشارك تلك الاجهزة في النجاحات المتحققة.

وقال مستشار رئيس الوزراء علي الموسوي لـ(المدى) ان المعلومات التي تحدثت عن انضمام العديد من (ابناء العراق) الى تنظيم القاعدة امر خاطئ ومحاولة لتزييف الحقائق وتشويه لصورة ابناء العراق على انهم اناس مرتزقة يذهبون مع من يدفع لهم. واضاف الموسوي ان جهد ابناء العراق يعد جهدا وطنيا ولا احد يشك فيه. مشيرا الى ان الحكومة تدعم ابناء العراق ولم تتخل عنهم يوما اذ ان مستحقاتهم لاتزال تدفع لهم بشكل متواصل لكونهم جزءاً من الاجهزة الامنية.

على صعيد اخر، اكدت وزارة الدفاع انها متمسكة بهم و"لم ولن تتخلى عنهم طالما هم ضمن الحشد الوطني الذي يسهم في استتباب الأمن".

وصرح الناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع اللواء الركن محمد العسكري امس الاثنين حول ما جاء في جريدة (نيويورك تايمز) عن تعامل قسم من الصحوات مع تنظيم القاعدة في بيان تلقت (المدى) نسخة منه امس إن الحكومة العراقية تعاملت مع هذه الشريحة المهمة من ابناء الشعب العراقي ذات التنظيمات شبه العسكرية في الحصول على المعلومات، و الحكومة العراقية متمسكة بهولاء كأبناء صالحين و لم ولن تتخلى عنهم طالما هم ضمن الحشد الوطني الذي يسهم في استتباب الأمن و ليس كشركة أمنية كما تعاملت معهم القوات الأمريكية،وربما يصدف أن يتصرف أفراد محددون منهم تصرفات تسيء إلى القانون و هولاء سيتم التعامل معهم بموجب القانون، لقد تم فتح مركز في قيادة القوات البرية لتنسيق عمل الصحوات وتم تثبيت أسمائهم و أماكن عملهم و التنسيق جار مع لجنة المصالحة الوطنية وعملهم يسير بشكل جيد و لاصحة لما ذكر في المقال المنشور في الجريدة الاميركية.

ويبدو أن هذه المقالات بدأت تظهر بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق و توضع تحت دوافع ضيقة لا تفهم الواقع بصورة صحيحة".

ونشرت احدى الصحف الامريكية معلومات عن انضمام أعداد كبيرة من عناصر مجالس الصحوة إلى تنظيم القاعدة، في ظل الاوضاع السياسية الحالية والضغوط التي يمارسها عليهم تنظيم القاعدة نفسه.

وبينما لم تتوفر أرقام دقيقة بشأن أعداد عناصر الصحوة الذين تخلوا عن تحالفهم مع الولايات المتحدة وانضموا إلى القاعدة، نسبت الصحيفة إلى مسؤولين عسكريين وسياسيين وعناصر من الصحوة قولهم إن المئات من المقاتلين المحترفين الذين اطلعوا عن قرب على خبرات الجيش الأميركي عادوا إلى تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، مضيفة أن آلافا من مقاتلي الصحوة لا يزالون يتقاضون أجورهم من الحكومة لكنهم يعملون سرا لصالح القاعدة.

في غضون ذلك اوضح مصدر في لجنة المصالحة الوطنية المشرفة على ملف الصحوات في العراق ان المعلومات التي اثيرت حول ابناء العراق هي ملعومات كاذبة وغير صحيحة. وقال المصدر ذاته في تصريح خص به (المدى) ان اعداد ابناء العراق هو ٨٢ الف عنصر تم ضم ٣٤ الفاً الى المؤسسات الامنية والخدمية والمتبقي منهم لايزال يعمل ضمن تشكيلات ابناء العراق. مبينا ان الضوابط التي تطبق على رجال الامن تطبق أيضاً على ابناء العراق أي بمعنى ان مستحقاتهم المالية تصلهم بشكل منتظم والواجبات التي يكلفون بها مستمرة ولايوجد أي تقصير من قبلهم.

واعرب المصدر المذكور عن اعتقاده الى ان نشر مثل هذه الاكاذيب حول ابناء العراق هي محاولة لدق اسفين بين الحكومة وابناء العراق لان الكثير من النجاحات الامنية التي تحققت كان لابناء العراق الدور الابرز فيها.

من جهتهم، نفى عدد من قادة الصحوات في العراق ما ورد في تقارير صحفية عن حركة انضمام واسعة لعناصر من الصحوات إلى تنظيم القاعدة.

وقال الشيخ حسام المجمعي، الذي يقود أكثر من ١٣ ألف رجل ينشطون ضمن مجموعات الصحوات بمنطقة ديالى: "يستحيل أن ينضم عناصرنا للقاعدة تحت أي ظرف، لأن المبادئ التي يتميزون بها والأهداف التي وضعوها أمامهم تتمثل في مطاردة هذا التنظيم في العراق."

وأقر المجمعي بأن ١٥٠ عنصراً في ديالى "غادروا صفوف الصحوة، "لكنه أكد أنهم فعلوا ذلك بسبب "تحولهم إلى أهداف للمسلحين المتشددين، "وليس بدافع الانضمام للقاعدة.

وأكد المجمعي أن أولئك العناصر يعملون في مهن عادية، وقد عاد معظمهم لممارسة الزراعة، وقال لوكالة سي ان ان "جميع عناصر الصحوة الذين يعملون تحت أمرتي في ديالى هم أبناؤنا ومن قبائل معروفة للجميع".

أما الشيخ حمد الجبوري، وهو قائد الصحوات في محافظة صلاح الدين، فقد نفى بدوره هذه المعلومات، واتهم البعض بـ"السعي لتشويه صورة عناصر الصحوات لتسهيل التخلص منهم وتمرير أجندتهم السياسية".

وكان مجلس الصحوات في ديالى اكد في وقت سابق ان دمج الصحوات في الاجهزة الامنية ومؤسسات الدولة في الوقت الراهن من شأنه ان يؤدي الى ثغرات امنية، وفيما اكد خبير امني محلي ان دمج الصحوات سيبعدها عن مواقعها حالياً الأمر الذي يتيح للتنظيمات المسلحة ان تنشط مجددا، اكد مصدر امني ان لدى قيادة عمليات ديالى صلاحية البدء بدمج الصحوات او تأجيله تبعاً للتطورات الأمنية الميدانية.

وقال رئيس مجلس الصحوات في المحافظة حسام المجمعي ان "قيادة عمليات ديالى، وزعت قبل ايام عدة استمارات رسمية على منتسبي الصحوات، كاجراء اولي يمهد لدمج نحو ٢٠٠٠ عنصر منهم في صفوف الاجهزة الامنية، واحالة من تبقى منهم الى وظائف حكومية مدنية"، مضيفاً ان "هذا الاجراء يعد تطبيقاً لما سبق أن أقرته الحكومة المركزية منذ نحو اكثر من عام، سبيلاً لحل ملف الصحوات باستيعابهم في الدوائر الامنية والمدنية الحكومية".

واستدرك المجمعي بالقول "غير ان دمج الصحوات في المؤسسة الامنية او المدنية في الوقت الراهن اجراء غير صحيح، لانه سيؤدي الى ثغرات امنية في المناطق التي تعمل التنظيمات المسلحة المرتبطة بالقاعدة على استغلالها لمعاودة اعمال العنف"، بحسب تعبيره.

واعتبر رئيس مجلس الصحوات، ان "الحل الأمثل يقوم على تأجيل تنفيذ قرار دمج الصحوات إلى ما بعد تشكيل الحكومة المركزية، ليصار بعد ذلك إلى دراسة الوضع الميداني على الارض في مجمل مناطق المحافظة، على ان ينفذ قرار الدمج على مراحل، وفي كل منطقة على حدة، لقطع الطريق أمام عودة الجماعات المسلحة للأنشطة العنفية".

لائحة مشتريات الجيش تتصاعد مع الحاجة إلى رفع وتيرة التدريب

عشرات المدرعات والدبابات الجديدة تنتظر جنودا يعرفون استخدامها

□ بغداد/ زينب صنكور

يرى سياسيون عراقيون وخبراء عسكريون ان اعادة بناء القوات المسلحة العراقية تعتبر واحدة من اكبر برامج اعادة التسليح في المنطقة.

ويرون ان احد اهداف اعادة تسليح القوات العراقية هو اعطاء مزيد من الزخم والقوة للحكومة العراقية لتمكينها من القضاء على الجماعات الارهابية في حال غادرت القوات الامريكية العراق بشكل نهائي نهاية عام ٢٠١١.

وبحسب الخطط المفترضة للتسليح فان العراق سيصبح مجهزا بما يكفي من السلاح لصد اي عدوان محتمل من جيرانه.

ويبقى في العراق وجود امريكي عسكري لاهداف التدريب على كافة المعدات والاسلحة التي ستجهز بها القوات العراقية في السنوات المقبلة.

الناطق الرسمي بأسم وزارة الدفاع محمد العسكري قال ان التسليح احد العناصر الاساسية لرفع قدرات الجيش العراقي.

واضاف العسكري في تصريح "للمدى" ان التسليح يعد احد العناصر الاساسية لرفع قدرات الجيش العراقي لكن ليس فقط بالتسليح وانما يجب ان يكون هناك تدريب على التسليح لأن الاسلحة حديثة ومتطورة وغير مستعملة من قبل قوات الجيش العراقي سابقا.

واشار الى ان الجيش العراقي تسلم الملف الامني من القوات الامريكيه،لكن لا يمكن ان نقول ان الجيش متكامل لان العلم والتكنولوجيا تتقدم والاسلحة تتطور فنحتاج الى دورات لتأهيله على هذه التطورات، مشيرا الى ان قوات الجيش العراقي البرية وصلت الى مستوى عال جدا وتستطيع ان تحمي العراق، اما قوات حماية الحدود فتحتاج الى تدريب وتأهيل أكثر لكي تستطيع حماية حدود العراق. في غضون ذلك قال النائب عن ائتلاف القوى الكردستانية عادل توفيق البرواري ان القوات المسلحة من حيث العدد والاسلحة التقليدية او المتوسطة تقريبا كاملة.

واضاف البرواري في تصريح "للمدى" ان الجيش يتكون من عدة صنوف فقوات الجيش البرية شبه كاملة من حيث العدد لكن بحاجة الى دبابات ومدرعات وطائرات حربية، اما صنف القوة الجوية فهي في بداية بنائها وتتطلب فترة طويلة لتدريب الكادر ابتداء من قائد الطائرة الى اخر عنصر في الطائرات الحربية فهذه التدريبات تحتاج الى جهد مكثف للدخول في دورات خارج وداخل البلاد لان الاجهزة تم استيرادها من دول غربية وجيشنا غير متدرب عليها.

اما عن اعادة تأهيل الجيش العراقي فقال البرواري ان الجيش العراقي يحتاج الى تأهيل من الجانب السياسي ويكون جيشا عقائديا لا ينتمي لأية قومية او حزب او طائفة ويكون ولاؤه للوطن، ويشمل كل مكونات الشعب العراقي ولا تستخدم قوته ضد المواطنين. من جانب اخر قال النائب عن دولة القانون عدنان السراج ان الجيش العراقي في الداخل قادر على حماية البلاد ولا يحتاج الى معدات.

واضاف السراج في تصريح "للمدى" ان كل جيش يحتاج الى تسليح وتنظيم واموال ليستطيع حماية حدوده فالجيش العراقي في الداخل قادر على مسك الامور ولايحتاج الى معدات وانما يحتاج تجهيزات على مستوى المخابرات والجنائيات والتحريات.

اما عن حماية حدوده فقال السراج "يحتاج الجيش لحماية الحدود الى طائرات ومدفعيات ودبابات وجميع التجهيزات من حيث العدد والتسليح لكي يسيطر على الحدود". من جانبه قال النائب عن القائمة العراقية كاظم الشمري ان العبرة ليس بتسليح الجيش العراقي وانما بثقافة الجيش.

واضاف الشمري في تصريح "للمدى" اضافة الى تسليح الجيش بأسلحة متطورة وحديثة يجب ان تكون هناك ثقافة للجيش وان يخدم الشعب ويكون ولاؤه للوطن وليس لحزب معين.

واشار الى ان الجيش العراقي يجب ان يتدرب على الاسلحة المتوفرة لديه لكي يستطيع استخدامها وحماية بلده، مضيفا ان اعداد الجيش العراقي متكاملة لكن تنقصه الثقافة.

وقال الخبير العسكري العميد المتقاعد لطيف محمد العاني ان "الأسلحة العراقية الثقيلة التي بقيت بعد ٢٠٠٣ تم تفكيكها من قبل القوات الأمريكية وبيعت كسكراب مع ان قسما منها كان سالما، لا سيما الدبابات والمدرعات التابعة للفيلق الخامس والأول والثاني في الرمادي وديالى والموصل وصلاح الدين، التي تسلمتها القوات الأمريكية بعد سقوط نظام صدام، ومنها فرقة مدرعة للحرس الجمهوري مسلحة بدبابات "تي ٧٢" المتطورة".

ويبقى اللافت للنظر في خطة تسليح الجيش العراقي، حسب محللين عسكريين، غياب سلاحي المدفعية والصواريخ، فلا تشير قائمة المشتريات إلى نية الحصول على أنظمة للدفاع الجوي من مدافع وصواريخ مضادة للطائرات.

وكان قائد القوات البرية في الجيش العراقي قد صرح في وقت سابق ان الحكومة تعمل على آلية تسليح الجيش بشكل متطور تمهيدا للانسحاب الكامل للقوات الامريكية من البلاد عام ٢٠١١، معتبرا ان الجهد الاستخباراتي جزء مهم في إكمال عملية بناء الجيش.

واوضح الفريق الركن علي غيدان في تصريح صحفي أن "الحكومة العراقية تعمل على تسليح القوات الامنية العراقية خاصة الجيش بالاسلحة والمعدات والتدريب المتطور التي تمكنه من حماية البلاد من التهديدات الخارجية.

وقال ان الكثير من التحديات التي تواجه الامن في البلاد وعليه تسعى الحكومة العراقية الى بناء قوة عسكرية قادرة على مواجهة تلك التحديات ومنها بناء قوة جوية متطورة اضافة الى تحسين واقع الجهد الاستخباراتي العسكري الذي يشكل عصبا مهما ومن الأساسيات التي يعتمد عليها الجيش الذي يجب ان تكتمل جاهزيته نهاية عام ٢٠١١ ليحل محل القوات الامريكية حال إنسحابها.

وتشير قائمة المشتريات الأخيرة التي قدمتها وزارة الدفاع العراقية إلى أن الجيش العراقي يسعى من خلال هيئة "أف أم أس" للحصول على ٣٦٠ مدرعة روسية من طراز "بي إم بي١" و٣٥ مدرعة من طراز "كاسكافيل" برازيلية الصنع، كما يجري التخطيط لتزويده بـ٦١ ناقلة من طراز "أم تي إل بي" روسية الصنع، و٤٣٤ ناقلة روسية من طراز "بي تي إر ٨٠"، و ٦٠٠ عربة مصفحة بولندية طراز "دي زيك ٦٠"، و٤٤٠ عربة مصفحة طراز "بانجر" أميركية الصنع.

ويتكون الجيش العراقي الحالي من ١٤ فرقة عسكرية موزعة على ثلاث قيادات (برية وجوية وبحرية)، لكن أغلبها فرق مشاة يقدر عديد أفرادها بأكثر من ٣٠٠ ألف، كما يمتلك في الوقت الحاضر ما يقارب من ١٧٠ دبابة روسية ومجرية الصنع، اغلبها قدم كمساعدات من حلف الناتو للحكومة العراقية.

ولدى الجيش العراقي ما يقارب الستة آلاف عربة عسكرية أمريكية من نوع همر، فضلا عن مدرعات بولندية الصنع وعجلات قيادة من نوع باجر الأمريكية، كما يمتلك عددا من الطائرات المروحية الروسية والأمريكية الصنع، وعددا من الزوارق البحرية في ميناء أم قصر، لحماية عمليات تصدير النفط العراقي.

إحدى الدبابات الحديثة التي تسلمها الجيش العراقي

ضابط كبير في الداخلية: مستعدون لإنجاز العملية

جهاز الإحصاء: إلغاء التعداد يكلف العراق ٢٤٤ مليار دينار

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

حذر الجهاز المركزي للاحصاء التابع لوزارة التخطيط والتعاون الانمائي من عدم اجراء التعداد في موعده كونه يسبب هدرا في المال العام، فيما اعربت وزارة الداخلية عن كامل استعدادها لتأمين عملية التعداد في اي وقت كان.

واوضح الجهاز ان عملية التعداد تتطلب جهوداً كثيرة كون الاستعدادات بدأت منذ عام ٢٠٠٨ وصرفت اموال كثيرة لتدريب العدادين واقامة دورات لهم في الخارج، لذلك اقترحت وزارة التخطيط ان يؤجل التعداد لفترة قصيرة حتى لا تذهب تلك الجهود سدى، معربا عن امله في ان يتم التعداد في موعده المحدد.

مدير اعلام الجهاز المركزي للاحصاء اشار في حديث لـ"المدى" ان الجهاز بانتظار ردين الاول هو رد المحكمة الاتحادية على مدى ارتباط التعداد السكاني في الاحصاء الوارد في المادة ١٤٠، متوقعا ان يكون الرد خلال الايام المقبلة، اما الاخر وهو رد اطراف سياسية على المقترحات الصادرة عن الاجتماع الذي سبق ان عقد بين محافظ نينوى اثيل النجيفي وغرفة عمليات التعداد، لافتا الى ان من بين هذه المقترحات ان يتم التعداد في المناطق المتنازع عليها والتي هي ضمن الحدود الادارية لمحافظة نينوى من قبل اجهزة المحافظة على ان تخضع العملية لرقابة اقليم كردستان. من جانبها اكدت وزارة الداخلية انها على الاستعداد الكامل لتوفير الامن خلال الايام التي تجرى فيها عملية التعداد.

وقال رئيس اللجنة الامنية للتعداد وكيل وزير الداخلية الفريق احمد الخفاجي في تصريح لـ"المدى" ان القوات الامنية على اتم الاستعداد والقدرة على حماية المواطنين خلال العملية، متمنيا ان يتم التعداد في موعده كون وزارة التخطيط قد انفقت اموالاً طائلة وان في تاجيله هدراً للمال العام، مستدركا بالقول ان القوات الامنية تستطيع القيام بمهامها في اي وقت يجري فيه التعداد.

وكان مهدي العلاق رئيس غرفة عمليات التعداد ورئيس الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي قد كشف في تصريحات صحفية ان خسائر التعداد المالية في حال عدم تنفيذه تبلغ ٢٤٤ مليار دينار.

وذكر العلاق ان الخسائر المالية في حال عدم تنفيذ التعداد ستصل الى ٢٤٤ مليار دينار موزعة بواقع ٤٥ مليار تم صرفها خلال العام الماضي وتم تأجيله الى العام الحالي فيما بلغت قيمة المبالغ المصروفة من الاول من كانون الثاني من هذا العام ولغاية الحادي والثلاثين من اب الماضي ٣١ مليار دينار في حين تبقى هنالك ١٦٨ مليار دينار مطلوب صرفها حتى الحادي والثلاثين من كانون الاول المقبل. واضاف العلاق ان الخسائر تتمثل أيضاً بعدم امتلاك العراق قاعدة معلومات تفصيلية للتطوير التنموي اضافة الى الجهد الفني والتدريبي الذي استمر اكثر من عامين،نافيا اعتبار عدم اجراء التعداد بمثابة حل للمشاكل العالقة بين بعض المحافظات.

وكان مجلس الوزراء قرر في جلسة استثنائية، تأجيل التعداد العام في العراق إلى الخامس من شهر كانون الأول المقبل، لإعطاء المزيد من الوقت لتسوية جميع الملاحظات والإشكالات التي بين المحافظات، الامر الذي عده التحالف الكردستاني خرقا قانونيا ودستوريا اضافة الى ان القرار جاء لأسباب غير مقنعة وان من واجب الحكومة تنفيذه في الموعد المحدد. الكردستاني يرى ان وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وباقي دوائر الدولة أعلنت في أكثر من مناسبة الانتهاء من الاستعداد لإجراء التعداد السكاني العام وان التأجيل يعني إهدار الكثير من الأموال خصوصاً بعد قيام الحكومة بصرف عشرات المليارات من الدنانير على الاستعدادات لإجرائه، متهمين بعض الاطراف السياسية بالوقوف وراء تأجيل التعداد السكاني بسبب الاعتراضات المستمرة على إجرائه رغم ان القضية هي من صلاحيات السلطة الاتحادية.

اذ ذكر ريبوار فائق نائب رئيس مجلس محافظة كركوك في تصريحات صحفية ان تأجيل التعداد السكاني في العراق يضر بمصلحة الشعب العراقي برمته وخاصة كركوك لان هذه المحافظة تعرضت الى الكثير من المآسي والويلات وحرمت من مستحقاتها إبان عهد النظام السابق ومازالت بسبب عدم وجود قاعدة البيانات والإحصاء التي تشمل جميع مجالات الحياة.

ويذكر ان التعداد قد تم تأجيله لاكثر من مرة فقد كان من المقرر ان يقام في ٢٠٠٧ الا ان سوء الاوضاع الامنية حال من دون تنفيذه مما حدا بالجهات المختصة تأجيله حتى ٢٠٠٩ الا ان إعتراض جماعات عراقية على بعض المسائل العالقة حالت هي الاخرى من دون تنفيذه وثم اجل إلى شهر تشرين الاول من العام الحالي والذي اجل مرة اخرى حتى كانون الاول المقبل.